

فلسفة الحجاج القانوني

بين شمولية السلطة وعنف الأيديولوجيا*

بقلم: شايم بيرلمان

ترجمة: أنوار طاهر*

إن التظاهرات السياسية وحملات العصيان المدني والاستنفاذ الأكاديمي، الآخذة في الانتشار عبر جميع أنحاء العالم في السنوات الأخيرة، والتي جرى عرضها في كل مكان تقريبا، بوصفها تمردا على السلطة *autorité* التي ما أن أخذت في أن تكون متماثلة مع مفهوم القوة *pouvoir*، وذلك نتيجة للاستعانة بقوة البوليس العام *force public*، حتى أصبحت تشكل تهديدا مستمرا لصيرورة الحريات الفردية.

وقد استعرض الفيلسوف الإنجليزي جون ستيوارت مل J. S. Mill، ومنذ أكثر من قرن، لقضية التعارض بين السلطة والحرية، وذلك في دراسته المعروفة "On liberty" والتي اقتبس منها النص التالي:

« إن الصراع بين كل من الحرية / والسلطة هو من السمات الأكثر وضوحا في تلك العصور التاريخية المألوفة بالنسبة لنا، بدء من اليونان والرومان وحتى الانجليز... فالحرية إنما تمثل هنا، الحصانة ضد طغيان الحكومات السياسية... ففي الماضي البعيد، كان الحاكم عموما يتمثل في شخص واحد؛ أو قبيلة أو في طائفة، وكان يستمد سلطته من الحق في الإرث أو في الفتح، وفي جميع الأحوال، هي سلطة لا تؤخذ برضا المحكومين، الذين لا يمتلكون الجرأة الكافية، أو ربما لا يرغبون، في مواجهة نفوذها، مهما كانت نوع الاحتياطات التي يمكنهم اتخاذها ضد ممارساتها القمعية» (1).

وفيما بعد، يُلاحظ أن جون ستيوارت مل، لم يعد يستعمل مصطلح "السلطة" *autorité*، مستبدلا إياه وبشكل منتظم بمصطلح "القوة" *pouvoir*، كما لو أن هذين المصطلحين مترادفان. لكن، هل هما حقا قابلا للاستبدال؟ فإذا ما قلنا عن أولئك المتحكمين بزمام القوة بأنهم يمثلون "روح السلطات وجوهرها"، فهل يعني ذلك اعترافا منا بشرعية نفوذهم، التي ما أن تتلازم معها بالضرورة ممارسات تقديم فروض الطاعة والولاء والتزلف، حتى نمضي قدما في التعامل مع كل من مفهومي "السلطة" و "القوة" بوصفهما مترادفين. وهذا ما أشار إليه الفيلسوف اللساني الفرنسي ÉMILE LITTRÉ، في ملاحظة له ذكرها في قاموسه الكلاسيكي الشهير، حول كلمة سلطة *autorité*، حينما سلّم أن « في جانب ما من استعمال مصطلحي السلطة والقوة يكونا قريبين جدا من بعضهما البعض ». لكنه عاد ليستدرك، بهذا التحديد الاصطلاحي:

* - باحثة من العراق- متخصصة في الدراسات الفلسفية، حاصلة على الماجستير في الفلسفة/كلية الآداب/جامعة بغداد عام 2002، عن أطروحتها الموسومة: (بلاغة العشق الوجودي: كيركيغارد؛ نيتشه وسارتر أنموذجا). حائزة على جائزة العلوم في الفلسفة عام 1999. حائزة على جائزة (شبعاد) من مؤسسة الزمان للصحافة والنشر عام 2003. نشرت مقالات في صحف عربية، إضافة إلى تحريرها لصفحة (المرأة والمجتمع) في عدة صحف عراقية 2003-2004.

« بالرغم من ذلك، إلا انه لما كانت السلطة هي من تسمح بشيء ما، والقوة هي من تريد شيئاً ما. لذلك، دائماً ما تتوفر في السلطة مسحة من التأثير المعنوي/القيمي morale الذي لا تنطوي عليه القوة بالضرورة ».

في الحقيقة، استمر النظر إلى كل من مفهومي السلطة والقوة في القرن الثامن عشر أيضاً، باعتبارهما أضداداً، مثلما كان الحال عليه في الوقائع والقانون. لذلك، نجد أن الأسقف وفيلسوف الأخلاق الانجليزي جوزيف بتلر Joseph Butler، في موعظته الثانية، قد عارض قوة الانفعالات le pouvoir des passions مع سلطة الوعي l'autorité de la conscience؛ وما يجري الالتزام به نتيجة لإحكام قبضته على الواقع مع ما ينبغي إتباعه بسبب تفوقه الأخلاقي(2). فكلمة السلطة في اللغة اللاتينية l'auctoritas، تعني كل ما يقول به ولي الأمر ويُصادق على صلاحيته الصغار القُصّر : من ثمة فهو بذلك يقوم بتحويل تعبير الإرادة إلى فعل ذي صلاحية من الناحية التشريعية، عديم الفاعلية من الناحية القانونية.

والى ذلك النوع من التعارض، أشار أيضاً الفيلسوف الفرنسي جاك ماريتان Jacques Maritain في تقريره التاريخي والموسوم: "Démocratie et Autorité"، الذي نُشر في المجلد الثاني الذي كرسه المعهد الدولي لفلسفة السياسة لموضوع القوة. وطرح فيه تعريفين اثنين :

« نعي بـ"السلطة" حق القيادة وتوجيه الأمر وواجب طاعته وخضوع الآخرين له؛ أما بـ"القوة" فنقصد بها ما نملكه من نفوذ force نستطيع من خلاله إجبار الآخرين على السمع والطاعة. فالشخص العادل المحروم من كل أشكال القوة والمحكوم عليه بتجرع السم، لا يُدني - بل يُعلي - من سلطته الأخلاقية. أما اللص أو الطاغية، فنجدهم يبطشون بقوتهم دون أن يتوفروا بالضرورة على السلطة. هناك مؤسسات مثل مجلس الشيوخ الروماني القديم والمحكمة العليا للولايات المتحدة حيث تظهر السلطة على نحو أكثر وضوحاً رغم أنها مؤسسات لا تمارس وظائف محددة تماماً ضمن نظام القوة النافذ... فمن أجل أن تؤثر السلطة على الحياة الاجتماعية، تحتاج إلى عمل القوة (بغض النظر عن نموذج تلك القوة والذي ليس بالضرورة أن يكون قانونياً)، وبدونها ستكون السلطة غير فعالة وعديمة التأثير على الشعب. كل قوة لا تعبر عن سلطة ما، ستكون قوة ظالمة. إذن، الفصل بين القوة والسلطة، يعني الفصل بين النفوذ والقانون» (3).

ولطالما أكد الكاتب الفرنسي برتراند دي جوفنيل Bertrand De Jouvenel في دراسته اللافتة: " Pouvoir " و " De la Souveraineté " على أهمية السلطة في مجال السياسة :

« تطلق كلمة السلطة على المقدرة في دفع الآخر على القبول. أو ، بالأحرى، هي من يمثل السبب الفعال في تحشيد الجموع طوعياً، ذلك الحشد الذي أرى فيه بوضوح كبير عمل نفوذ السلطة.

مما لا شك فيه، أن كل مؤلف الحق في استعمال أي كلمة ضمن المعنى الذي يختاره شريطة الالتزام بالأصول المتبعة. رغم ذلك نجد أنفسنا نقع في الالتباس حول فيما إذا كان المعنى المعطى للكلمة بعيداً جداً عن معناها المعتاد. وعلى ما يبدو إنني وقعت أيضاً في تلك الحالة، وذلك لأننا كثيراً ما نطلق مصطلح الحاكم السلطوي "gouvernement autoritaire"، على من يلجأ إلى الاستخدام المفرط للعنف، قولاً وفعلاً، من أجل الخضوع له، فحاكم مثل هذا، وحسب تعريفي الخاص، إنما يفتقر إلى السلطة الكافية للاضطلاع بمهامه، لذلك نراه يلجأ إلى سد ذلك النقص بالترهيب.

ويبدو أن هذا الانحراف في معنى الكلمة هو حديث العهد جدا، ولم اعمل إلا على إعادة وضعه في مجرى سياق معناه التقليدي « (4).

أنا لنلمح ذلك التشويه، الذي نبه إليه جوفنيل، عند من يماثل سلطة القانون مع الخوف من العقاب، رغم أنه في الواقع، لا ينبغي لقوة البوليس التدخل إلا في حالة منع انتهاك القانون عندما لا يحترم ويطبق بالشكل الملائم.

من هنا، غالبا ما يلزم عرض خطاب السلطة حضورا/وسيطرة لنزعة معيارية، فهناك ما ينبغي إتباعه أو الخضوع له، كسلطة الشيء المقضي الحكم فيه، أو سلطة العقل أو سلطة الخبرة. في الواقع، أن من يملك قوة دون سلطة، قد يجبر الآخرين على الخضوع له، لكن ليس على احترامه.

يعد مفهوم السلطة في التقليد اليهودي-المسيحي مفهوما أخلاقيا/قيّما وليس قانونيا : انه مفهوم ارتبط بمظاهر الاحترام. وهو بهذا المعنى، يُمثل في أنموذج سلطة الأب تجاه أولاده، فهو الذي يُعلمهم ويُرشدهم حول ما ينبغي القيام به وما ينبغي تجنبه، وذلك ما يلقنهم إياه عبر التقاليد والعادات وأعراف الوسط العائلي والاجتماعي الذي سيندمجون فيه. إن السلطة المستمدة من الأب هي نفسها التي للمعلم، الذي يحدد لتلاميذه الطريقة الصحيحة في القراءة والكتابة، وما ينبغي عليهم اعتباره صحيحا أو خاطئا. فعبارة: هذا ما قال به المعلم للتلميذ، magister dixit، هي أفضل مثال على تبرير عمل السلطة. على أي حال، لا يمكن أن يتشكل حضور مبدأ المساواة سواء في العلاقة بين الأب وأولاده الخاضعين لسلطته الأبوية، ولا في تلك القائمة بين المعلم وتلاميذه في المدرسة الابتدائية. لأنه في واقع الأمر، كل تربية، بل وكل تعليم، في أي حقل كان، لا بد وان تبدأ بمرحلة من التلقين، حيث يكون فيها من العبث الاعتراف بمبدأ مساواة المُلقّن مع المُلقَّن له. فمن اللازم منح شيء من السلطة للشخص المسؤول عن التعليم، حتى لو كان في حالة علاقة بين أشخاص بالغين.

فإذا ما قصدت معلما من اجل أن يعلمني أصول علم الكيمياء أو أسس اللغة الصينية، ينبغي حينها، وبخاصة في مرحلة التعليم الأولى، أن امتثل إلى توجيهاته وتعليماته التمهيدية. فكل نقد يفترض المعرفة بالحقل الذي سوف تشتغل عليه. ولهذا السبب، نجد انه من الطبيعي أن يكون التعليم الابتدائي أكثر دوغمائية من التعليم الثانوي، وان تكون سمة التعليم الجامعي هي التدريب على التفكير النقدي. وهذا على أي حال لا يتعلق بمسألة السن والمستوى التعليمي فقط، وذلك لأنه حتى في التعليم الجامعي، هناك مواد دراسية غير معروفة للتلاميذ، مثل اللغة الصينية، تحتاج حتما إلى دورة من التلقين والتعلم، لكن ذلك سيحصل على أساس من الاعتياد مسبقا على التفكير النقدي في مواضيع ومواد أخرى.

إن استبعاد الفيلسوف الفرنسي ديكارت Descartes لأي دور للتربية، بأحداث قطيعة مع سلطة الماضي، قاده إلى افتراض وجود أفكار فطرية في ذهن كل كائن عقلائي، وهذا ما جعل الفيلسوف الفرنسي روسو Rousseau يمتضي في مؤلفه *Emile* إلى نظرية مشوشة، تقول بعدم الحاجة إلى تدريس العلوم للأطفال : بل ينبغي عليهم اكتشافها بوسائلهم الخاصة. لكن كما هو معروف اليوم، إن المناهج العملية تحتاج إلى معلم يملك من الكفاءة وروح الإبداع أكثر بكثير من تلك التي تتطلبها المناهج التقليدية التي يمكن أن يستعاض فيها عن المعلم عند اللزوم بكتيب تعليمي موجز.

إنه من غير المعقول إنكار الدور الأساسي لسلطة الأب والمعلم تجاه الأطفال الصغار. لكن المشكلة الحقيقية إنما تكمن في تحديد المرحلة والطريقة التي ينبغي أن تنتهي فيها علاقة السلطة، لتفسح المجال تدريجياً لعلاقة من التعاون والتبادل النقدي. وعلى الأخص تحديد الدور الذي تلعبه السلطة داخل بنية العلاقات بين البالغين.

فمن الشائع في مجالي السياسة أو الدين، أن يجري الاستعانة بصورة الأب من أجل التعبير عن الاحترام والتقدير الواجب تقديمه تجاه زعيم كاريزمي. فالأب للوطن يمثل "ميتافورا" للزعيم السياسي، الذي كانت / وكثيراً ما تستمر في أن تكون أفعاله خلاقة ومحسنة. فمثلاً، الآباء المؤسسين " Founding fathers " للولايات المتحدة الأمريكية، هم الأجداد الذين قاموا بصياغة الدستور الأمريكي ومن ساهموا / ولا زالوا في ترسيخ الاحترام والامتثال لذلك الدستور. إن عبادة الأسلاف معروفة جداً في كثير من البلدان الآسيوية والأفريقية. والتقليد اليهودي-المسيحي لافلت النظر للغاية فيما يتعلق بذلك، لأنه في سبيل إظهار ما ندين به للرب من حب واحترام، ندعوه بـ "أبيناً، ملكنا"، في الديانة اليهودية؛ وفي الديانة المسيحية، تبدأ الصلاة اليومية بكلمات معروفة جداً "أبونا الموجود في السموات". إن قس الكنيسة يقبض وعلى حد سواء على سلطة الأب وعلى سلطة المعلم، الذي يدرك الحقائق الصالحة ويضمن خلاص المؤمنين.

في التقليد العبري الإله هو الحافظ للسلطة السياسية وكل سلطة ملكية لا يمكن أن تأتي إلا بتفويض الهي من السيد المسيح خليفة الرب، وكل سلطة سياسية تصدر من الرب ومسؤولة أمامه.

استعمل ميتافور الأب هذا، في العصور الوسطى للتعبير عن علاقة السيد مع عبده، وفيما بعد، من أجل تحسين صورة علاقة الكولونياليين مع الناس الملونين "أطفالهم الكبار". إن النظام الأبوي/البطريركي paternalisme الذي يعبر عن ذلك الاتجاه يفتقر كثيراً اليوم للمصداقية والاحترام.

عارض التقليد الفلسفي الغربي دائماً، منذ سقراط Socrate وحتى يومنا هذا، السلطة، بحجة البحث عن الحقيقة. فأحد أهم أسباب إدانة سقراط، إنما كان بسبب خروجه على إيديولوجيا السلطة الأبوية/البطريركية، وتحت نفس تلك الحجة. وفي وقت لاحق، جعل الفيلسوف التجريبي الإنجليزي بيكون Bacon من سلطة المعاني والتجربة نقيضاً للسلطات التقليدية، بينما وضع الفيلسوف الفرنسي ديكارت العقل نقيضاً لتلك الأخيرة. وفي الصراع القائم بين عالم الرياضيات والفلك الإيطالي غاليليو Galiliée والكنيسة، وقف غاليليو ضد سلطة الإنجيل وسلطة أرسطو Aristote المطلقة، معارضا كل منهما بالملاحظة والمنهج التجريبي. لقد اعتبر فلاسفة عصر الأنوار كل الإثباتات المقدمة تحت ذريعة السلطات الدينية أو العلمانية هي أحكام مسبقة تفتقر للموضوعية.

بالطبع، كلما توفرت مناهج مؤسّسة على التجربة، تسمح باختبار قيمة إثبات ما والتأكد من مدى فاعليته، لا يمكن حينها أن تقف بوجهها أي سلطة كانت: وسينظر إلى الواقعة بعين الاعتبار أكثر بكثير من عمدة مدينة. فإذا ما استعنا سواء بالتجربة أو بالحساب، واستطعنا إن نصل إلى النتيجة نفسها، دون خطأ، يصبح اللجوء إلى سلطة ما ليس غير نافع فحسب، بل وغريب أيضاً. فمن أجل الإقرار بأن واحد + واحد + اثنان = أربعة، هل نحن في حاجة إلى سلطة تثبت ذلك: عندما يتوفر الجميع على مناهج تطبيقية، تقود كل واحد منهم إلى نتيجة واحدة، عندها فقط سيتحقق مبدأ المساواة بين الجميع، ويصبح التذرع لسلطة ما، بكل بساطة، فكرة مثيرة للسخرية.

غير أن التقليد الكلاسيكي المؤسس، ولعدة قرون، على اعتبارات دينية أحيانا وفلسفية في أحيان أخرى، عمد إلى ترسيخ الأزم في وجود جواب صحيح وصالح لكل المشاكل الإنسانية المطروحة بشكل جلي. هذا الجواب، الذي يعلمه الإله منذ الأزل، ينبغي على كل كائن عاقل أن يسعى جاهدا للعثور عليه.

لكن هل صحيح أنه يوجد لكل سؤال جواب واحد فقط والذي لا بد وأن يكون صحيحا بالضرورة ؟ وهل يمكننا الاعتراف بإمكانية الوصول إلى حقيقة واحدة، أو على الأقل بوجود مناهج واحدة تسمح باختبار وصياغة كل فرضية على اختلافها ؟

لا يمكننا إنكار أن عددا كبيرا من العلوم سيما المتعلق منها بالمعرفة *connaissance*، لا بد وأن يسود فيه مثال الحقيقة على جميع الاعتبارات الأخرى. لكن عندما يتعلق الأمر بالسلوك، ومعرفة ما هو عادل وظالم، ما هو جيد وسيئ، ما يدفعنا على القيام بفعل ما وما يدعونا إلى اجتنابه، هل توجد فعلا، حقيقة موضوعية تحدد طبيعة السلوك الأفضل في اتخاذ قرار ما أو اختيار معين ؟ فأن لم يكن كذلك، هل يمكن أن العقل الضامن الوحيد لأفعالنا *action* ؟ ألا تحمل فكرة القول بوجود عقل عملي كما اعتقد بها الفيلسوف الانجليزي هيوم *Hume*، تناقضا مفاهيميا في ذاتها ؟

فأنا شخصيا، رغم اعتقادي بوجود دور للعقل العملي، إلا إنني أتصوره مجرد دور سلمي : فهو يجنبنا فقط الحلول المخالفة لما هو صائب. لكن لا يوجد ما يضمن لنا وبطريقة عملية وجود حل صحيح واحد : في هذه الحالة، إن لم يكن هناك حلا وحيدا وبشكل عملي كذلك الذي يقدمه لنا الجواب الصحيح في المجال النظري، فسوف لن نستمد اختيارنا للحل بعد ذلك من العقل بل من الإرادة *volonté*.

ومن هذا المنظور مثلت القوانين والقواعد الإلزامية في الدولة، تعبيرا عن إرادة الملك المفروضة، وحسب العديد من آراء المنظرين في النظرية السياسية منذ الفيلسوف السفسطائي *Thrasymaque* الذي عرفناه من خلال أفلاطون *Platon*، وحتى *Marx*، على كل القوانين التي جرى تسييسها وبما يتلاءم مع مصلحتها الخاصة.

وإذا حصل ما يخالف رأي منطري القانون الطبيعي الذين وفقا لرأيهم توجد قواعد موضوعية ذات صلاحية ينبغي على المشرع البحث عنها وان يسنها، وكانت هذه القواعد الإلزامية تعبر عن إرادة المشرع، فمن الطبيعي إذن، أن يكون على الجميع الالتزام بها والمساهمة في تطويرها وإعلان الاتفاق العام على القبول بها بصورة مباشرة أو عن طريق وسطاء يمثلونهم. هكذا نجد انه منذ الوثيقة العظمى *Magna Charta* عام 1215 التي منحت النبلاء والبرجوازيين الحق بعدم فرض أي ضريبة عليهم دون موافقة منهم. هكذا، بدأنا نلاحظ تطورا تدريجيا للايديولوجيا الديمقراطية التي وفقا لها لا تستمد السلطات من الإله أو من ممثليه على الأرض، وإنما من الأمة ومُنْتخَبِها.

تعارض الايديولوجيا الديمقراطية فكرة وجود قواعد موضوعية سارية الصلاحية فيما يتعلق بالسلوك، لأننا لا نقرر للأغلبية ما هو الصائب من الخطأ. فمن كان يعتقد من أمثال فيلسوف النظرية السياسية الانجليزي جودوين *GODWIN* التلميذ الاناركي لفيلسوف القانون الانجليزي ومؤسس مذهب النزعة النفعية *Utilitarisme* بنتام *BENTHAM*، بإمكانية تحديد موضوعي للسلوك " الأكثر منفعة لأكثر عدد ممكن من الناس "، نجدهم عارضوا فكرة الحاجة الضرورية لوجود مشرع يصوغ قواعد سلوكياتنا. أما فيما يتعلق بالمادة العلمية، فليس هناك

ما يدعو إلى فرض سلطة للمشرع. لأنه، إن كان الجميع يملك في قلبه وضميره المقاييس الموضوعية للصواب وللخطأ، تغدو فكرة الاستعانة بأي مشرع كان، ليست فكرة غير محتملة فحسب، بل عبثية للغاية.

لكن إذا كان المذهب الاناركية يعني، بالنسبة لنا، ليس فقط غياب الحكومة وإنما الفوضى أيضا، فهذا يعود إلى انه عندما يتعلق الأمر باتخاذ قرارات معينة أو بأعداد قواعد محددة أو باختيار أشخاص بعينهم لأداء بعض المهام، وبعد إزالة الحلول المخالفة للصواب، يكون من الضروري تعيين شخص ما أو هيئة تمثل سلطة اتخاذ القرارات المعترف بشرعيتها. وحدها السلطة التشريعية من تستطيع صياغة تشريعات إلزامية ضمن حدود أراضيها. ولأنه في كثير من الأحيان يمكن أن تكون تلك القواعد موضوعا لتفسيرات مختلفة، فلا غنى عن منح السلطة القضائية صلاحية الحكم بالقانون.

إن صلاحيات السلطات المتشكلة والمسؤولة عن قيادة مجتمع سياسي منظم، تصبح اقل فاعلية بكثير في حال استنادها على أداة واحدة هي القوة من اجل طاعتها. فمن المهم من اجل ممارسة صلاحية سياسية، الاعتراف بشرعيتها، وان تتمتع بسلطة تدفع المحكومين الخاضعين لها على القبول العام بها. وهذا هو الدور الأساسي للإيديولوجيات. سواء كانت ذات طبيعة دينية، فلسفية أو تقليدية، فأنها تهدف، فيما وراء الحقيقة، إلى إضفاء الشرعية على صلاحيات السلطة. وشرعية هذه الأخيرة غالبا ما تنتج عن كونها متفقة مع القانون، نظرا لتعيينها وفقا للإجراءات القانونية للانتخاب والترشيح. لكن ذلك يفترض، أن تلك الإجراءات ذاتها غير قابلة للطعن، ومتسقة مع الايديولوجيا الرسمية، ضمنا أو علانية.

في الواقع، إنها ليست بإجراءات علمية تهدف إلى إقرار الصائب من الخاطئ أو على الأقل المحتمل من المستبعد احتمال، والتي تسمح بتبرير قراراتنا وتوفير لنا بواعث على الفعل والاختيار أو على تفضيل فعل معين على آخر: فالمناهج العلمية تسمح بالوقوف على الوقائع، لكن ليس بالنظر إليها بوصفها دوافع للفعل أو للتفضيل.

إن البواعث الوحيدة لأفعالنا، وفقا لبعض الفلاسفات الوضعية أو الطبيعية، إنما تتكون في المتعة التي توفرها لنا أو في الألم الذي تجنبنا إياه، أو في الشعور بالرضا الذي تستطيع أن تمنحنا إياه، بالسماح لنا بإشباع غرائزنا؛ حاجتنا ومصالحنا من إي نوع كانت. كل حكم قيمة هو تمويه عن منفعة، إخضاع لرغبة. كل إيديولوجيا ليست إلا قناعا خادعا لعملية تهدف من خلال الكبح إلى خدمة مصالح الأكثر نفوذا. هذه هي الأطروحة التي تبرز من كتابات ماركس أو من كتابات نيتشه.

بالطبع، إن النقد الفلسفي للإيديولوجيا المسيطرة، عندما يكشف عن الأقيسة الفاسدة والمغالطات التي تضي الشرعية لقوة ما بالتأسيس لسلطتها، يكون مقدمة لكل فعل ثوري. عندما ينظر إلى النفوذ كأبسط شكل من أشكال التعبير عن علاقات القوى، سوف لن نتردد في معارضته بقوة ثورية لخدمة مصالح متنافسة. لكن المؤيد للثورة لا يمكنه الاكتفاء بمعارضة قوة ثورية لتلك التي تحمي النظام القائم: بل ينبغي، إضافة إلى ذلك، أن يكون مدافعا عن النظام الجديد، الذي سيكون نظاما أكثر عدلا وإنسانية، والذي سينقذ الإنسان من مختلف أشكال اغترابه *aliénation*، بأن يستعيد له حريته المفقودة. لذلك، ينبغي صياغة إيديولوجيا أخرى لإظهار تفوق النظام الجديد على القديم؛ تفوق النظام الثوري على النظام القائم.

أن المناهج العلمية غير قادرة، في أحسن الأحوال، إلا على أن تكون في خدمة تقويض الحقائق التي تُعلي من إيديولوجيا معينة، دون أن تتمكن من نقد الأسباب التي استعملتها تلك الإيديولوجيا في تبرير ميولها. في حين أن نقد الإيديولوجيا المسيطرة لا يكون إلا باسم إيديولوجيا أخرى؛ ونموذج آخر للإنسان وللمجتمع. لكن تلك الإيديولوجيا الجديدة سوف لن تكون بمنأى من النقد؛ هكذا سيتحول الجدل الفلسفي إلى صراع دائم بين الإيديولوجيات التي تسعى لفرض حقيقتها الخاصة بها على الجميع. لكن، رغم ما تحمله تلك الانتقادات من تناقض الواحد منها مع الآخر، إلا إنها تمثل في الواقع، فرصة لتحقيق تقدم روحي للجميع، لأن كل واحد منهم بقدر ما يأخذ في نظر اعتباره اعتراضات الآخرين، سيعمل على تغيير موقفه حالما يبدو له أنه ضعيف للغاية. وبعد تجدد الجدل والنقاش، وامتداده لفترة طويلة أحيانا، يتضح كيف أن المواقف أخذت بالاختلاف عما كانت عليه في البدء.

لكننا لا نشهد غالبا اليوم، صراعا بين الأيديولوجيات، وإنما نزاعات تفتقر لأي تأسيس نظري و تستعير شعارات من هنا وهناك، وكثيرا ما تكون شعارات متقلبة ومتناقضة ودائما مهينة، تكتفي بمعارضة النظام القائم بوسيلة العنف، وإنكار كل نفوذ للسلطة الحالية.

يمكن أن يجد هذا الاتجاه تبريره عند أولئك الذين نرفض الإصغاء إليهم، ما دمنا ننكر عليهم سمة قدرتهم على أن يكونوا محاورين، لذا نجدهم يضطرون إلى اللجوء في أحيان كثيرة إلى العنف من أجل أن يُسمع صوتهم. لكن، النزاع بصورته هذه، لا يمكن النظر إليه بعين الاعتبار، إلا لو استطاع، وفي آن واحد، من أن يتفوق بإيديولوجيا تنادي، على سبيل المثال، باحترام كرامة الإنسان، أو التأسيس لمجتمع أكثر ديمقراطية. وحدها الإيديولوجيا من تسمح للمحتجين في تبرير ثورتهم ضد دعوات الاستعانة بقوة البوليس، في حال حصول اضطرابات داخل الجامعات، لأن بدونها، إذا كان كل شيء ليس إلا علاقات قوى، فلماذا إذن نسخط من المدافعين عن النظام القائم الذين يواجهون القوة بالقوة ؟

في الواقع، أنه أصبح من الشائع في المؤسسات الأكاديمية عدم اللجوء إلى قوة خارجية لحفظ الانضباط، فهذا يعود إلى أن تلك المؤسسات وعلى مدار تاريخها تشعر بالارتياح تجاه استخدام القوة، وتعتبرها تهديدا للحرية الأكاديمية. وهي باسم قيمة احترام الحرية الأكاديمية، لا ترغب بالاستعانة بقوة البوليس التي بإمكانها أن تشكل خطرا على حرية التعبير عن الرأي. فلما كانت المؤسسات الأكاديمية في التقليد الغربي تمثل دوما ملاذا لحرية التفكير والتعبير، وللبحث الحر عن ما هو صائب وحقيقي، لذا كان لابد من حماية الجامعات من استخدام العنف من أي جهة كانت. ولن يحظر استخدام القوة، إلا باسم إيديولوجيا أخرى جديدة. لكننا إن أنكرنا جميع الإيديولوجيات باعتبارها ليست إلا تسويغات واهية، وأن الحياة السياسية ليست إلا صراع قوى، حينئذ سوف لن يبقى غير حق الأقوى بوصفه الأفضل دائما، وفكرة الحق هذه نفسها ستلاشى لتفسح المجال للعنف وحده.

ختاما، من أجل أن لا يجري اختزال الحياة الاجتماعية والسياسية إلى محض علاقات قوى نافذة، ينبغي الاعتراف بوجود قوة شرعية، حيث تُؤسس السلطة فيها على إيديولوجيا معترف بها. ولا يتم نقد هذه الإيديولوجيا إلا باسم إيديولوجيا أخرى، وهذا الصراع بين الإيديولوجيات أيأ كانت تلك الإيديولوجيات، يشكل أساس الحياة الروحية في الأزمنة الحديثة. وإن منع التنافس بين الإيديولوجيات، إنما يعني إعادة تأسيس لدوغمائية وارثوذكسية أخرى، وإخضاع حياة الفكر إلى قوة النفوذ السياسية. إن نفي كل قيمة للإيديولوجيات، سيعيد الحياة السياسية إلى الكفاح المسلح ضد القوة، الذي سينتصر فيه وبشكل غير قابل للجدال، الزعيم العسكري الأكثر نفوذا.

أما السماح للمؤسسات الجامعية بأداء وظيفتها تحت مظلة الحرية الأكاديمية، إنما يعني بالضرورة الاعتراف بوجود منظومات قيم أخرى غير قيم القوة والعنف؛ والإقرار بأن لا تكون أي واحدة منها بمنأى عن النقد، وأنه لا ينبغي لأي إيديولوجيا الاستناد على نفوذها الترهيبى من أجل ضمان بقاءها.

الهوامش :

* Ch. Perelman : Autorité, idéologie et violence, un article publié dans son livre : Le champ de l'argumentation, Presses Universitaires de Bruxelles, 1970, 207-216. Cet article publié à l'origine dans Annales de l'Institut de Philosophie de l'Université de Bruxelles, 1969, pp. 9- 19.

نُشر هذا المقال لمؤسس البلاغة الجديدة وفيلسوف القانون البلجيكي شايم بيرلمان (1912-1984)، تحت عنوان : (السلطة، الايديولوجيا والعنف) في مؤلفه : حقل الحجاج. وقد ظهر هذا المقال في الأصل، ضمن حوليات معهد الفلسفة لجامعة بروكسل.

(1) JOHN STUART MILL, La liberté, trad. Par M. Dupont-White, Paris, 1860, p. 2.

(2) J. BUTLER, Fifteen sermons upon Human Nature, London, 1726, cité d'après A. I. MELDEN, Ethical Theories, second Ed. Prentice Hall, 1967, pp. 252-253.

(3) Le Pouvoir, tome second, Paris, Presses Universitaires de France, 1957, p p. 26-27.

(4) Bertrand DE JOUVENEL, De la Souveraineté, Paris, 1955, p. 45.